فوق الطاولة

محمد راكان مصطفى

الصراف الحرامي!

نجحت أخيراً في استعادة أموالي التي سرقها صراف المصرف التجاري بعد رحلة استمرت على مدار نحو ٢٠ يوماً، توسط خلالها ثلاثة مديرين مشكورة جهودهم في تسريع استعادتها لكن كانت من دون الجدوى المأمولة.

تبين لي خلال رحلتي أن الحظ حالفني عندما انتبهت مصادفة أن الصراف اختلس أموالي، إذ إنه ومن غير الممكن للمصرف أن يكتشف مثل هذه الحالات ويعيد الأموال إلى أصحابها إلا عبر تقدمهم بطلب رسمي؟! الأمر الذي دعاني إلى التساؤل، ما مصير الأموال الإضافية التي تبقى في الصرافات في حال عدم مطالبة أصحابها بها؟ سؤال أضعه بين أيدي أصحاب الخبرة في مصارفنا.

هذه الحادثة تضاف بمراحل معاناتها إلى المعاناة الدائمة التي يتعرض لها جميع السوريين الموطنة رواتبهم عبر الصرافات الآلية لدى مصارفنا الحكومية، التي لم تحل اتفاقياتها مع المصارف الخاصة من معاناتهم، إذ إن في كثير من الحالات لا يتاح السحب من خلال هذه الصرافات خلال السحبة الواحدة أكثر من ١٠٠ ألف ليرة، وبالتالي يحتاج المتعامل إلى إجراء أكثر من عملية سحب تترتب على كل منها عمولة ألف ليرة، أي إن الحال نفسها بالنسبة للسواد الأغلب من الرواتب حيث تصل الحاجة إلى ثلاث سحبات أي إلى ثلاثة آلاف ليرة (نحو واحد بالمئة من الراتب)، ما يدفع الكثيرين من ذوي الدخل «المهدود» إلى تفضيل الوقوف ولو لساعات عدة أمام الصرافات الحكومية لتوفير هذا المبلغ على بساطته، ناهيك عن افتقار صرافات مصارف الصناعي والتوفير والتسليف لتخديم زبائنها الموطنة رواتبهم لديها، ما يضطرهم إلى صرافات العقاري والتجاري.

مشكلات الدفع الإلكتروني لا تقف عند هذه الحالات بأبسط أشكالها، وما حصل من تعثر في ولادة تطبيق بنك الإنترنت للمصرف العقاري والمشكلات التي يعاني منها بعض الأشخاص في التعامل مع التطبيق الجديد، والرسوم التي فرضتها مصارفنا العامة على خدمات الاستعلام على الرصيد عبر برامجها التي عادة تقدم في كل المصارف بما فيها مصارفنا الخاصة، والعمولات المبالغ فيها على عمليات تسديد فواتير الهواتف المحمولة مقارنة بما تتقاضاه المصارف الخاصة، إلى جانب أخطاء وعثرات التسديد التي وقعت فيها مرتين، حيث اكتشفت بعد تسديد رسوم دراسة أخي في الجامعة الافتراضية استنزاف كامل رصيدي، ليتدخل حينها مدير المعلوماتية في المصرف مشكوراً بإعادة حسابي إلى حالته الطبيعية، وفي المرة الثانية حيث اكتشفت مصادفة بعد تسديد فواتير الهاتف الأرضي اقتطاع الفاتورة مرتين، هذا ما اكتشفته مصادفة وما خفي كان أعظم؟

من الجميل همة حكومتنا وإصرارها على أتمتة العمل الحكومي وجهدها عبر مؤسساتها إلى إلزامية التسديد الإلكتروني بهدف تخفيف الأعباء عنا وعن إخوتنا المواطنين، لكن هل وصلنا فعلاً إلى بيئة عمل إلكترونية تسمح بهذا الأمر ونحن حتى الآن نعاني من إمكانية حجز معاملة جواز سفر عبر منصة الاتصالات؟ هل بإمكان مصارفنا إيجاد طريقة تحفظ حقوقنا وحقوق إخوتنا المواطنين ممن لا يتقنون التعامل بالتقنيات الحديثة في حال وقع خطأ أو سلب تطبيق أو صراف خلسة من دون علمنا جزءاً من أموالنا؟

نحن بكل تأكيد مع التطور والتطوير ومع الحداثة بكل جوانبها لما فيها من راحة لنا وتسهيل معاملاتنا، لكن مع التأكيد على ضرورة أن تتم بطريقة صحيحة تحفظ بها حقوقنا وتبعث فينا الطمأنينة عند استخدام هذه القنوات والوسائل التقنية.

فالصراف سرق أموالي والمصرف كاد يعجز عن إعادتها.

مجلس الوزراء يوجه بتفعيل نقاط المراقبة ومنصات الإنذار المبكر من الحرائق

استكمال إجراءات استلام القمح وتأمين المحروقات لعمليتي الحصاد والنقل

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي المتضمن منح الأطباء طلاب الدراسات العليا في كليات الطب تعويض طبيعة عمل قدره ١٠٠ بالمئة من أجر بدء التعيين للشهادة التي قبلوا على أساسها في الدراسات العليا بتاريخ أداء العمل.

وخلال الجلسة الأسبوعية للمجلس المنعقدة أمس برئاسة حسين عرنوس، تم التأكيد على استكمال مراجعة السياسات القطاعية لكل وزارة في اللجان الوزارية وعرضها على مجلس الوزراء بعد استيفاء المناقشات حرصاً على تشييك الجهود وتناغم المخرجات بين الوزارات في القطاع الواحد، وبهدف ضمان تنسيق السياسات الوزارية مع السياسات القطاعية.

واستعرض المجلس مذكرة حول عمل لجنة تدقيق العقود ومقترحات تطوير آليات عملها وتلافي الثغرات، حيث تم التأكيد على الشفافية وحوكمة الإجراءات المتعلقة بإجراءات إبرام العقود وتحديد مدد زمنية واضحة لإنجازها والمباشرة بتنفيذها، وذلك حرصاً على كسب الوقت وسد أي ثغرات أو خلل محتمل في إجراءات التعاقد، وبما يخدم إنجاز المشاريع وتوريدات في الوقت المحدد، إضافة إلى تأهيل الكوادر العاملة في لجان العقود بالوزارات من خلال تنظيم دورات تدريبية بهذا الشأن.

في سياق آخر وجه رئيس مجلس الوزراء الجهات المعنية إلى تفعيل نقاط المراقبة ومنصات الإنذار المبكر من الحرائق في مناطق زراعة محصول القمح وتوزيع الإطفائيات لتشمل مختلف المناطق المزروعة والاستعداد التام للتعامل السريع والمباشر مع أي حرائق محتملة للحد من الأضرار على المحصول وتقليل خسائر المزارعين.

وطلب عرنوس من الوزارات والجهات المعنية استكمال كل الإجراءات اللازمة لاستلام محصول القمح من المزارعين وتأمين المحروقات اللازمة لعمليتي الحصاد والنقل إلى مراكز الاستلام المعتمدة في المحافظات.

وشدد المجلس على تكثيف الرقابة على مستودعات وبرادات تخزين المواد الغذائية بكل أصنافها والتأكد من سلامة المواد المخزنة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، حرصاً على الصحة العامة.

ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير الحراج في وزارة الزراعة علي ثابت أن الوزارة وضعت خطة وطنية شاملة وإستراتيجية حقيقية لتنظيم مكافحة حرائق الغابات انطلاقاً من الوقاية والمراقبة اليومية والداعمة والمستمرة بهدف استباق خطر الحريق والتقليل من الخسائر، وتندرج هذه الخطة ضمن الخطة الوطنية للنهوض بالقطاع الحراجي وتنبثق عنها خطط لمكافحة حرائق الغابات على مستوى كل محافظة.

ولفت إلى أنه يتم حالياً التأكد من جاهزية جميع الإطفائيات والصهاريج والجرارات مع المضخات والخراطيم اللازمة وتجهيز سيارات وفرق التدخل السريع استعداداً لموسم القمح.

وأشار إلى أنه تم إحداث نقاط مراقبة للأراضي الحراجية والغابات في مختلف المحافظات السورية لتجنب اندلاع الحريق، مؤكداً أنه في عام ٢٠٢١ تم تشكيل لجان في جميع المناطق أو النواحي، تضم في عضويتها ممثلين عن السلطة المحلية أو الإدارية والجمعية الفلاحية والفرقة الحزبية حيث تكون مهمة هذه اللجنة مراقبة كل الأراضي الزراعية ومنع إشعال النيران ضمن الأراضي الزراعية وخاصة في موسم الحرائق.

وأشار إلى تشكيل منصة لمتابعة حرائق الغابات تهدف إلى الاكتشاف المبكر للحرائق وفق نظام إنذار مبكر إلكتروني تساعد على التدخل الحاسم والسريع مهمتها إعداد خريطة أساس يحمل عليها شبكة الطرق الحراجية وخطوط النار وتوزع مراكز الإطفاء وأبراج المراقبة والمخافر الحراجية ومناهل المياه، وتساعد هذه الخارطة في إدارة الحريق وتوجيه عناصر وفرق الإطفاء بصورة جيدة إلى أماكن التدخل المناسبة، تافياً لحدوث أي حرائق والتقليل من انتشارها قدر الإمكان.

> مدير الحراج لـ«الوطن»: متابعة الخطة الوطنية الشاملة لتنظيم مكافحة حرائق الغابات

صادرات الحليب ومشتقاته إلى الإمارات والسعودية

السواس لـ«الوطن»: تكلفة كغ حليب الغنم ١٠ آلاف ليرة ويباع بالجملة بـ١٥ ألفاً

٤٠ طن حليب يستجرها الحرفيون و٢٠ طناً لمعامل ألبان دمشق

رامز محفوظ

كشف نائب رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان بدمشق أحمد السواس أن حركة بيع وشراء الألبان والأجبان في دمشق تحسنت بنسبة تقارب ٢٠ بالمئة قياساً لفترة شهر رمضان الذي كان فيه الإقبال ضعيفاً وكان توجه الناس نحو منتجات أخرى ضرورية أكثر من الألبان والأجبان.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن السواس أن إنتاج حليب الغنم بدأ بالتراجع حالياً لأن موسم إنتاجه بات في نهاياته، موضحاً أن إنتاج حليب الغنم يتركز بمعظمه في المنطقة الشرقية والإنتاج خلال الموسم الحالي غطى حاجة القطر.

وأضاف: إن إنتاج الحليب بالعموم للموسم الحالي جيد وازداد بنسبة تقارب ٢٥ بالمئة قياساً للفترة السابقة قبل شهر رمضان، لكن نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن وقلة الطلب عليه مؤخراً انخفضت أسعار مبيعه لكن بنسبة قليلة، مبيناً أن إنتاج دمشق وريفها من حليب البقر خلال الفترة الحالية كان بحدود ٦٠ طناً يومياً.

وبيّن السواس أن حرفيي الألبان والأجبان العاملين في دمشق وريفها بحدود ٥٠٠ حرفي وهؤلاء يستجرون يومياً بحدود ٤٠ طناً من مادة حليب البقر، بينما تستجر للحليب ومشتقاته مقبولة ومناسبة للحرفي والمستهلك على حد سواء وتغطي التكلفة لكن عندما قامت الحكومة برفع أسعار حوامل الطاقة والمازوت ازدادت التكلفة على الحرفي.

وقال: إننا كجمعية حرفية لصناعة الألبان والأجبان طالبنا اتحاد الحرفيين منذ أشهر قليلة برفع كتاب للمعنيين في الحكومة من أجل إعطاء حرفيي صناعة الألبان والأجبان ٣٥ بالمئة من مخصصاتهم من المازوت بسعر ٨ آلاف لليتر الواحد أسوة بالصناعيين الذين يحصلون على هذه الكمية، لكن الرد كان بعدم وجود قرار بإعطاء حرفيي الألبان والأجبان هذه الكمية.

وأشار إلى التزام حرفيي صناعة الألبان والأجبان بالتسعيرة الصادرة عن التموين حتى إنهم أحياناً يبيعون بأقل من التسعيرة التموينية وذلك بناء على مؤشر العرض والطلب الذي يحكم السعر، مشيراً إلى أنه ليس هناك أي بوادر لإصدار تسعيرة تموينية جديدة باعتبارها تعتبر مناسبة وليس هناك أي مؤشر بخصوص رفع أسعار الألبان والأجبان قريباً في السوق.

وعن واقع التصدير أكد السواس أنه ليس هناك أي زيادة بكمية الصادرات إلى الخارج ولم يتحسن عن الفترة السابقة باعتبار أن الأسواق في دول الخليج التي تستجر الحليب ومشتقاته مازالت ضعيفة منذ شهر رمضان.

وأشار إلى أن صادراتنا من الحليب ومشتقاته تذهب إلى الإمارات والسعودية والعراق واستهلاك هذه الدول الأكبر يتركز على الجبن العكاوي والتشيكي والشلل والحليب ولبن الغنم، إضافة إلى الجبنة المطبوخة وبعض أصناف السمون، مشيراً إلى أن هذه الدول تستورد الحليب ومشتقاته من دول أخرى غير سورية مثل تركيا والأردن ولبنان لكن الحليب السوري ومشتقاته له ميزة خاصة عند هذه الدول رغم المنافسة من تركيا ولبنان والأردن.

العقاد: مشكلات كثيرة يعاني منها المصدرون في معبر نصيب

مدير الصادرات ينفي لـ«الوطن»: لا تأخير ولا عرقلة لمرور البضائع من الجانب الأردني ولا أفضلية لشاحنة على أخرى

بدء تطبيق الإعفاءات لمصارف التمويل الأصغر

شرف لـ«الوطن»: يسهم في زيادة الطلب على القروض ويخفف التكاليف

عبد الهادي شباط

كشف مدير العام لهيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس عن نفاذ تطبيق القانون ١٨ الخاص بالتعديلات وبالإعفاءات الضريبية لمصارف التمويل الأصغر منذ بداية الشهر الجاري (أيار)، مشيراً إلى عدم وجود تعليمات تنفيذية للقانون لأن نص القانون والمواد التي وردت به واضحة، وأنه يستفيد من الإعفاءات كل مصارف التمويل الأصغر العاملة.

وكان القانون رقم ١٨ للعام ٢٠٢٤ عدل المادة ١٦ من القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١، لجهة إعفاء مصارف التمويل الأصغر من الضريبة على الدخل على أي عقود أو عمليات تجريها مع العملاء.

كما منح التعديل الجديد عملاء المصارف المشمولين بأحكام القانون رقم ٨ إعفاءات من الضريبة على الدخل عن ربح وؤوس الأموال المتداولة من عوائد الودائع لدى هذه المصارف، وعن الرسوم المترتبة على كل العقود والعمليات التي يجرونها مع مصارف التمويل الأصغر.

ويهدف هذا التعديل إلى تحقيق المزيد من دعم عمل مصارف التمويل الأصغر في تقديم قروض بتكلفة مصرفية منخفضة لدعم مشاريع صغار المنتجين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وخلق فرص عمل إضافية.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر الرئيس التنفيذي لمصرف الإبداع للتمويل الأصغر أديب شرف أنه تم تنفيذ القانون مع بداية الشهر الجاري وأنه سيكون له (نفاذ تعديل القانون ١٨) أثر في خفض تكاليف الحصول على قروض التمويل الأصغر، وخاصة أن معظم الإعفاءات مرتبطة بكلف تشغيل الأموال ومنها الضرائب والرسوم على عقود منح القروض وهو ما يسهم بشكل تدريجي في تحفيز زيادة الطلب على قروض التمويل الأصغر وتخفيف تكاليف الحصول على مثل هذه التمويلات، وخاصة أن هذه القروض تستهدف شريحة أصحاب الدخل المحدود والراغبين في تحسين دخولهم.

وكان القانون رقم ٨ الذي صدر مع العام ٢٠٢١ سمح بتأسيس مصارف التمويل الأصغر بهدف تحقيق الاستقادة المالية لأكبر شريحة ممكنة من صغار المنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ممن يستطيعون ممارسة عمل اقتصادي، لكنهم غير قادرين على تأمين التمويل اللازم له.

جلنار العلي

كشف عضو لجنة تجار ومصدري سوق الهال محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أن متوسط التصدير اليومي إلى دول الجوار يصل إلى ١٠ برادات، تتجه أغلبها إلى السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين، موضحاً أن الصادرات الزراعية تركزت خلال الفترة الماضية على البندورة، أما بقية الصادرات فكانت من الفواكه والحمضيات، مبيناً أنه منذ بداية الشهر الحالي حتى اليوم السادس منه تم تصدير ٣٦ براداً إلى الدول آنفة الذكر.

وحول واقع التصدير، أشار العقاد إلى وجود مشكلات كثيرة يعاني منها المصدرون الزراعيون في معبر نصيب تتكرر خلال الفترة ذاتها من كل عام، نتيجة ازدياد التصدير في الأردن، فيعطي الجانب الأردني أفضلية العبور للسيارات والبضائع الأردنية، ما يعوق مرور الشاحنات السورية ويؤخرها لأسباب وحجج مختلفة منها انتهاء دوام الموظفين مثلاً والتفتيش وغير ذلك، وهذا الأمر يدفع ثمنه المصدرون الزراعيون على اعتبار أنه لا توجد جهة تدافع عنهم، ولم يتم التوصل إلى حلول ترضي كل الأطراف نتيجة عدم تجاوب الحكومة مع مطالبهم، وعدم التواصل مع الجهات المعنية في الأردن لبحث الحلول الممكنة، على الرغم من كل الاجتماعات التي يجري انعقادها والتي بقيت دون الوصول إلى أي نتيجة، علماً أن الأردن هو الجهة الوحيدة التي يمكن العبور من خلالها للتصدير إلى دول الخليج على اعتبار أن الشحن الجوي مكلف جداً، والبحري يحتاج لإيصال البضائع من خلاله إلى مدة طويلة.

وقال: «انعكاسات هذه المشكلات التصديرية ليست بقليلة، إذ تؤدي إلى عزوف الكثير من المصدرين عن التصدير وقلة التصدير من جهة، وتأثر الفلاح سلباً من جهة أخرى ما سيتسبب بقلة الإنتاج في المواسم القادمة، لكون التصدير يعد سبباً رئيسياً لانتعاش الزراعة والإنتاج بشكل عام».

مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض نفى في تصريح لـ«الوطن» وجود أي عرقلة أو تأخير لمرور البضائع السورية من الجانب الأردني، وأكد أنه لا توجد أفضلية لشاحنة دون أخرى.

وقال: ما يحدث أن طريق معبر نصيب تصطف فيه كل السيارات مهما كان مصدرها، ولا يمكن دخول أكثر من ٥٠ سيارة إلى الساحة، لذا يتأخر دخول بقية السيارات من جراء عمليات التفتيش وما إلى ذلك، لافتاً إلى أن الهيئة تواصلت مع المصدرين الزراعيين لتنظيم حركة التصدير بحيث يكون عدد السيارات المصدرة يومياً يتناسب مع سعة الساحة، ولكن حتى الآن لا يوجد أي تجاوب منهم.

وفي سياق آخر وبالعودة إلى العقاد، نفى كل ما يشاع عن وصول سعر البامية في الأسواق إلى ٧٥ ألف ليرة، موضحاً أن هذه التسعيرة فردية وضعها أحد المزارعين في محافظة دير الزور لكمية قليلة من إنتاجه، كان قد عرضها في الأسواق، مبيناً أن موسم البامية لم يبدأ حتى الآن بشكل فعلي وبالتالي لا يمكن الحديث عن التسعيرة في الوقت الحالي.

> العقاد لـ«الوطن»: ١٠ برادات تصدر يومياً إلى دول الجوار

إلى ذلك، وحول واقع أسعار الخضر والفواكه في الأسواق، أكد العقاد أنها تشهد استقراراً منذ انتهاء عيد الفطر حيث لم تشهد أي ارتفاعات أو انخفاضات حادة، وذلك نتيجة زيادة حجم التوريدات من المحافظات المنتجة، حيث وصل سعر كيلو البندورة إلى ٥٠٠٠ ليرة، والبازنجان ٣٥٠٠ ليرة، والكوسا ٥٠٠٠ ليرة، والفليفلة ٥٠٠٠ ليرة، والبطاطا المحلية ٦-٧ آلاف ليرة، لافتاً إلى اقتراب بيع كمية البطاطا المصرية التي جرى توريدها خلال الفترات الماضية.

وفيما يخص واقع النقل، أكد العقاد أن ارتفاع أسعار المحروقات وقلة الكميات الموجودة في الأسواق أثر سلباً في أسعار الشحن الداخلي بين المحافظات، فمثلاً قبل نشرة أسعار المحروقات الأخيرة كانت تكلفة وصول السيارة من طرطوس إلى دمشق ١,٧ مليون ليرة، أما اليوم فقد ارتفعت التكلفة إلى ٢,٢ مليون ليرة، كذلك الأمر بالنسبة لبقية المحافظات فقد ارتفعت أجرة كل سيارة ٥٠٠ ألف ليرة، موضحاً أن هذه الارتفاعات لم تؤثر في الأسعار بشكل واضح نتيجة ازدياد حجم الكميات الموردة إلى سوق الهال.